دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسة في تحليل السلوك لصانع القرار السياسي
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	داعوس، طلال عبدالرحمن
المجلد/العدد:	ع 17
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	صفر - يوليه
الصفحات:	73 - 77
رقم MD:	335661
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	اتخاذ القرارات ، القيادة السياسية ، علم نفس ، تحليل الشخصية ، السلوك الإنساني ، صناع القرار السياسي ، الدوافع النفسية ، العوامل البيئية ، الشخصية الإيجابية النشطة ، الشخصية السلبية النشطة ، الشخصية الإيجابية المسالمة ، الشخصية السلبية المسالمة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/335661

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دراسة في تحليل السلوك لصانع القرار السياسي

طلال عبدالرحمن داعوس
مستشار بوازة الخارجية

مقدمة

من مناهج التحليل للنظم السياسية بأنواعها بهدف تصنيفها وشرح وسائل ممارسة السلطة والمؤسسات التي تمارس هذه السلطة ـ منهج صناعة القرار. فقد اهتمت الدراسات الحديثة لتحليل هذه النظم السياسية بمنهج صنع القرار، من جهة، لأنها تمثل القاسم المشترك الأعظم بين جميع الأنشطة السياسية المختلفة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، حديثة أو تقليدية، بسيطة أو مركبّة.. لأن عملية صنع القرار، تتم دائماً داخل جميع تلك النظم[1]. ومن جهة أخرى، فإن إحدى مرتكزات نظرية صنع القرار، تقوم على جانب تحليل سلوك الفرد النفسية أي (صانع القرار) باعتباره الوحدة الرئيسية في النظام السياسي، على اعتبار أن السياسة في حد ذاتها هي سلوك إنساني، وعليه، فإن الحديث عن السياسة بدون الرجوع إلى الإنسان يعتبر من أكبر الأخطاء في تفكيرنا السياسي[2]. وبالتالي أصبحت بؤرة الدراسات في السلوك السياسي هي الإنسان الفرد ـ كناخب أو كقائد أو كعضو في حزب أو قائد رأي.. الخ، وليست البؤرة مركزة على الجماعة أو النظام السياسي، ولكن من الضروري أخذ هذه المؤسسات (أي الجماعة) أو النظام السياسي في الاعتبار، لدراسة تأثيرها في السلوك الفردي. وعلى ضوء هذا الاتجاه أصبح علم النفس بعد الحرب العالمية الثانية تقريباً، من العلوم التي احتلت اهتمام الكثير من دارسي العلوم السياسية والعلاقات الدولية كمنهج لتحليل السلوك السياسي.

تحديد المسلك السياسي:

إن السلوك بشكل مبسط هو ما يفعله الإنسان، ولكن الصعوبة تكمن في كيفية تحديد مسلك الإنسان السياسي، لأنها لازالت تعتبر من المشاكل المعلقة، كما هي المشكلة القائمة في إيجاد تعريف موحد محدد للعلوم السياسية.(٣) ولكن هذا الموضوع فتح آفاقاً جديدة في دراسة العلوم السياسية التي أصبحت تتم من جانب آخر أيضاً على أساس دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين، وليس على أساس الدولة، واعتبار هؤلاء الأشخاص، أحد أطراف النظام الدولي.. بمعنى أنه بدلاً من أن نتحدث عن فرنسا أو كوبا أو الصين مثلاً، متأثرين بالنظرية التقليدية للدولة القومية، فإن نظرية صنع القرار نقلت البحث من البعد التجريدي ممثلاً في الدولة، أو حتى مؤسسات معينة إلى الأشخاص الذين يرسمون السياسة للدولة، حيث يقول «ريتشارد سنايدر» أحد دعاة هذا المنهج «إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي، لذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها»(٤). ومن ثم، فإنه يمكننا القول هنا إن السياسة هي تصرف أي سلوك سياسي ولكن بالأخذ بعين الاعتبار، أن السلوك السياسي هنا متعلق بأعمال الإنسان وتصرفاته وتوقعاته في السياق السياسي، لأن السلوك السياسي للفرد يعتبر ناحية واحدة فقط من سلوكه العام، باعتبار أن التصرفات الإنسانية ليست كلها سياسية، فهي تتفاوت حسب مساهمة الإنسان السياسية.

عوامل التأثير في السلوك:

بما أن صانع القرار السياسي يعتبر النقطة المحورية في عملية صنع القرار، فقد جرى التركيز على تحليل العامل النفسي لصانع القرار السياسي، أو للشخصيات السياسية في المناصب القيادية المهمة من ناحية دوافعهم واستعدادهم النفسي وكيفية إدراكهم للمؤثرات البيئية، وكيفية استجابتهم لها، لأن السلوك يعتبر أداءً لكل من الوضع البيئي لكل فرد موجود فيه، ومن التهيؤ والاستعداد النفسي لهذا الوضع أو الظرف(٥). فصانع القرار لا يعمل في فراغ، وإنما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار لتلك العوامل التي تؤثر في صانع القرار والظرف أو الموقف الذي يجد نفسه فيه، كما ذكرت سابقاً، باعتبارها عوامل تساعد على تشكيل الأهداف التي يحاول صانع القرار الوصول إليها. ويمكن تحديد هذه العوامل بثلاثة أنواع:

١ـ **العوامل الإنسانية**: وهي تتعلق بالحاكم نفسه أو الرئيس متخذ القرار ومساعديه ومستشاريه والمحيطين به.

٢ـ **عوامل تنظيمية**: وهي عوامل كامنة في طبيعة نظام المؤسسات والمنظمات السياسية والإدارية ودرجة التنافس بينها.

٣ـ **عوامل بيئية**: وهي العوامل التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل نظام الدولة وخارجها (النظام الدولي)(٦).

ومن ثم، فالاهتمام بالسلوك لصانع القرار هنا لا يعني عدم الاهتمام بالمشكلات الأخرى في العلوم السياسية، ولكن ما يعنيني، هو أن تجاهل الأخذ بالجانب السلوكي للإنسان (أي صانع القرار) تنقص من قيمة أية دراسة في العلوم السياسية. وعلى صعيد آخر، فإن أية دراسة في السلوك السياسي لا يكتفي بمجرد وصف صانع القرار، مهما كان هذا الوصف واقعياً، لأن الهدف هو تفسير السبب الذي يجعل صانع القرار هذا يتصرف سياسياً كما يتصرف، أي بعبارة أخرى، معرفة الدوافع النفسية خلف السلوك(٧).

الدوافع النفسية:

وطالما أننا بصدد الحديث عن الدوافع النفسية خلف السلوك السياسي لصانع القرار، فإنه من الضروري التمييز بين هذه الدوافع التي تتمحور في شكلين: الأول، الدوافع الواعية، والتي تعني أن صانع القرار اختار ما يراه لتحقيق أهداف معينة بوعي منه، مثل أن يقوم بالسعي لعقد اتفاقية دولية للحد من انتشار الأسلحة النووية، من أجل تعزيز السلام الدولي. والثاني الدوافع الصادرة عن شكل من أشكال اللاوعي أو شبه الوعي وهي النابعة من الخبرة الذاتية لصانع القرار والتي تؤثر في اختياراته لأسباب سيكولوجية، وبالتالي فإنه عند عمل تحليل لأي قرار معين، لابد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار، مثل دراسة حياته في الطفولة وخلفيته الاجتماعية والثقافية، وخبراته التي اكتسبها(٨).. الخ. فالباحثون في مجال السياسة

الخارجية وصناعة القرار، يوافقون على أن دراسة السيرة الذاتية مهمة في إلقاء الضوء على الدوافع العميقة التي دفعت لاتخاذ قرارات معينة، خاصة تلك التي اتخذت خلال أزمات معينة مثل قرارات الرئيس كنيدي في أزمة خليج الخنازير، وأزمة الصواريخ الكوبية، وقرار الرئيس هاري ترومان بالتدخل في كوريا[٩]، أو مثلاً قرار صدام حسين بغزو الكويت.. إلى غيرها من القرارات التي اتخذت من بعض الرؤساء أو السياسيين التي كان فيها الدافع النفسي هو الدافع الرئيسي، بجانب عوامل أخرى، فكان سبباً من الأسباب التي دفعتهم إلى اتخاذ مثل هذه القرارات. ومن ثم فطالما أن العامل النفسي قد استخدم في تحليل بعض القرارات السياسية فإنه سيكون من الجدير الأخذ به بعين الاعتبار، أينما يكون هناك قرار سياسي. لأن كلاً من التهيؤ والاستعداد النفسي، سيكون مفيداً للسياسي في عملية صنع القرار. وأن ذلك سيساعده على تفهم الأوضاع والظروف التي تواجهه من ناحية، وفي تفهم مواقف الآخرين عند حدوث مواجهة معهم في أي ظرف من الظروف من ناحية أخرى، مما يمكنه من اتخاذ القرار المناسب.

بعض التصنيفات للقيادات السياسية:

ومما سبق يتضح لنا مدى ذلك الارتباط والعلاقة بين علم النفس وعلم السياسة، الذي لعب فيه الأول دوراً تكميلياً في تطوير نظرية صنع القرار بالذات في البحوث والدراسات الرائدة التي قامت على أساس التحليل على المستوى الفردي، أمثال هارولد لاسويل، وآرنولد جابريل، وروبرت داهل وهاينز ايلو وليلونارد سافدج وماكس ويبر وغيرهم.. كما أصبحت كتب ومحاضرات في العلوم السياسية تحتوي على العديد من الدراسات الذاتية، تتناول بالتحليل الشخصيات القيادية والتي كان لها تأثير في مجريات الأحداث الداخلية والخارجية لبلدانهم، مثل كتاب ويلسون ونيكسون الذي يتعرض لتحليل شخصية الرئيسين الأمريكيين ودور ويسلون وويلسون وكتب عن هتلر والنازية وعن كارل ماركس وماوتسي تونغ، والملك عبدالعزيز والملك فيصل رحمهما الله.. بل وتعدت بعض تلك الدراسات الحديثة إلى محاولة البعض من الدارسين وضع تصنيفات للقيادات السياسية حسب السمات النفسية والسلوكية للقائد، مثل تصنيف الباحث الأمريكي (ديفيد باربر) الذي أعد دراسة عنوانها الشخصية الرئاسية عام ١٩٧٧م، حيث قام بتصنيف أنماط الشخصية للرؤساء الثلاثة عشر الأخيرين الذين حكموا الولايات المتحدة الأمريكية[١٠]. وقد قامت الدراسة على فرضية أن السلوك الرياسي ليس نتاج الحساب الرشيد، وإنما هو خلاصة تفاعل احتياجات نفسية عميقة لدى كل واحد من هؤلاء الرؤساء، تكونت في الأصل عبر الطفولة وتجربة المراهقة المبكرة. وقد بنى الباحث نظريته على أساس بعدين: البعد الأول هو عمّا إذا كان الرئيس نشيطاً أو مسالماً. والبعد الثاني عمّا إذا كان الرئيس إيجابياً أم سلبياً. وبناء عليه، فقد اقترح الباحث أربع فئات رئيسية للشخصية:

١ـ الشخصية الإيجابية النشطة.
٢ـ الشخصية السلبية النشطة.
٣ـ الشخصية الإيجابية المسالمة.
٤ـ الشخصية السلبية المسالمة.

فللنموذج الأول صفات معينة تتضمن تقريراً عالياً للذات، التمتع بالعمل الكثير، وبنشاط كبير في إنجاز الأهداف، وهي شخصية مرنة ومرحة لا تنتظر الشكر أو العرفان بشكل أساسي عند إنجاز الأعمال، ولا تنظر إلى القوة وتسعى خلفها، لأن تقديره العالي للذات يجعله لا يفعل ذلك ومن أمثال هؤلاء الرؤساء، الرئيس جون كندي، وهاري ترومان، وفرانكلين روزفلت، أما النموذج الثاني، فإن الفئة التي تقع تحتها تكون أيضاً نشطة ولكن نشاطها هذا هو للسعي خلف القوة، لتكملة النقص في اعتبارات الذات. ومن أجل الهروب من عدم التقرير للذات، فإنها تحاول دائماً نكران الشعور بهذا النقص، وبالتالي تحاول الانشغال في العمل من أجل الحصول على القوة والاحترام والعرفان بالجميل، كتعويض عن هذا النقص. وهي شخصية عادة ما تكون قاسية لما عانته من حرمان أثناء الطفولة. وعادة ما تجلب هذه الشخصية الكثير من المشاكل للدولة، إذا وصلت إلى مركز القيادة فيها، ولكن يمكن أن يحتاج إليها في وقت معين عندما تحتاج الدولة إلى قائد يستطيع أن يخوض الحروب مثل الرئيس وودرو ويلسون ولينكن جونسون وريتشارد نيكسون. أما الشخصية التي

تقع تحت الفئة الثالثة، فهي شخصية تحتاج إلى شعبها لأنها تعتمد عليه من تعاطف بسبب مرحلة الطفولة، ومن ثم تجد هذه الشخصية في السياسة طريقة فعالة لإشباع توقعات العاطفة والحب من الآلاف أو الملايين من الشعب. كما تميل هذه الشخصية بشكل كبير إلى الحفلات الرئاسية بكل مظاهرها كما تميل إلى الدعة وعدم الحب في العمل بشكل كبير، ولا يشعر بتمتع في عملية صنع القرار وبالتالي، فإنه يثق بمستشاريه أكثر مما يجب. مثال هذه الشخصية، الرئيس هاردينج. أما الشخصية في الفئة الرابعة باختصار فإنها لا تسعى خلف الرئاسة أو السلطة، ولكن الشعور بالمسؤولية يجعله يقبلها، وهي لا تبحث عن الإنجاز. وعادة ما تكون هذه الشخصية مرغوبة في الفترة التي تعقب الحرب، والتي تحتاج فيها الدولة إلى التنفس والراحة، ولكن يجب ملاحظة أن هذه الشخصية قد تقود الدولة إلى الانعزالية. والجدير بالذكر أن الباحث اعتمد عند عملية التصنيف لهذه الفئات، على دراسة الطفولة والبيئة والنشأة ونوعية التربية في المنزل وتأثير المدرسة والأصحاب داخل وخارج العمل. وهناك تصنيف آخر قام به لاسويل الذي يعتبر رائد تحليل السلوك السياسي للسياسيين وقت رئاستهم. حيث حدد ثلاثة أنواع للشخصيات السياسية في كتابه علم النفس والسياسة عام ١٩٣٠م[١١] وهي:

١ـ الشخصية المهيجة أو المثيرة.

٢ـ الشخصية الإدارية.

٣ـ وواضع النظريات.

فالشخصية المثيرة هي التي تشترك في الغالب في النشاط السياسي، وتهتم عادة بإثارة وتحفيز رد الفعل العاطفي للجمهور، فيما يختص بالسياسة العامة. أما الشخصية الإدارية فتهتم بتنسيق الجهود في مجال النشاطات المتواصلة، دون الاهتمام بردود الفعل للعامة، بل تركز على أنماط الاستجابات من أفراد محددين يتعامل معهم. أما واضع النظريات فهي شخصية تكون عادة أقل اهتماماً بتوجيه الأخرين نحو أي تدبير فوري، وتهتم عادة بتطوير مجموعة من الأفكار السياسية ذات الخاصية المتميزة والمتماسكة والصلبة. كما أضاف لاسويل أيضاً أنه من الممكن الجمع مابين الثلاثة أنواع تلك، بمعنى أنها يمكن أن تتجمع كلها في شخصية واحدة، أو اثنين منها.

وهناك أيضاً دراسات عملت لتصنيف القيادات السياسية حسب دور القائد السياسي في العملية السياسية مثل تصنيف روجر بيلوز[١٢] الذي ميّز بين الأنماط الثلاثة للقيادات السياسية وهي:

١ـ القيادات الأوتقراطية وهي التي يصنع منها القائد كافة القرارات والسياسات ويحدد وسائل تنفيذها، كما سيصعب التنبؤ بما ستكون السياسات في ظل هيمنة دور القائد في العملية السياسية، ولا يسمح القائد بأية مشاركة حقيقة من جانب المجتمع المحكوم، ولكنه قد يسمح بمشاركة شكلية هامشية لإضفاء طابع مصطنع من الشرعية على احتكاره للسلطة. وهذا القائد أناني، ولا يبالي بدوافع ومطالب المحكومين.

٢ـ القيادة الديموقراطية: وهي القيادة التي لا ينفرد فيها القائد باتخاذ القرارات وصنع السياسات، ولكنه يفسح المجال لمشاركة المحكومين ويرحب بالمناقشة العامة واقتراح الحلول والبدائل، حيث أنها تملك القدرة على التفاعل مع المحكومين والاستجابة لمطالبهم. وفي ظل هذه القيادة تتوافر للمحكومين درجة كبيرة من الرضا والاتفاق حول القيم والأهداف السياسية وأولوياتها، ولهذا يتصفون بالقدرة على التكتل خلف القيادة في مواجهة الأزمات والمواقف المصيرية.

٣ـ القيادة غير المتدخلة المعبرة عن مبدأ (دعه يعمل): حيث أن القائد لا يشارك بدور حاسم في صنع القرارات والسياسات أو تقييم ومناقشة المشكلات العامة، ولكنه يكتفي بتقديم ما قد يطلب منه، كما يتمتع أعضاء المجتمع بقدر كبير من حرية الحركة. وهذه القيادة تعبّر عن السلبية، ولهذا يعتبر، أقل كفاءة وإنجازاً من القيادة الديمقراطية، بل والقيادة الأوتقراطية وقد لا يوجد مثل نمط هذه القيادة في الواقع الفعلي، لأن القيادة السياسية تعبّر بطبيعتها عن علاقة تفاعل ذات أبعاد ومستويات متنوعة مثل القائد السياسي مهما كان نوعه، فإنه طرف في كل هذه العلاقة.

هذا إلى جانب العديد من التصنيفات الأخرى التي قام

بها الباحثون، فيها إبراز هذا المفهوم كمدخل لتحليل النظم للدول على أساس السمات الشخصية للقائد، أو صانع القرار مما حدا إلى إبراز التطور الذي أحدثه المنهج السلوكي في العلوم السياسية، والتي ميزتها عن المدرسة التقليدية، القائمة على دراسة المؤسسات عند إجراء البحث والدراسة للنظام، أو للنظم السياسية المتعددة.

الخاتمة:

يتضح مما سبق ذكره أن الاتجاه المسلكي فتح آفاقاً جديدة في الدراسة للعلوم السياسية التي اتخذت بدورها مساراً يميزها عن المدرسة التقليدية في تحليل النظم السياسية المختلفة. فالتطورات التي حدثت في البحث المسلكي منذ السنوات التي عقبت الحرب العالمية الثانية، قد أكسبت العلوم جانباً كبيراً من المعرفة في العلوم السياسية، من ناحية البحث والتطبيق والإجراء والملاحظة وتوسع المفاهيم وغيرها.

وعلى صعيد آخر، تعتبر الدراسات التي قامت على أساس التحليل على المستوى الفردي، كأحد أساليب البحث العلمي في مراحله البدائية الأولية مما يجعل احتمال الصواب والخطأ فيها شيئاً ظاهراً للدارس أو القارئ على حد سواء، يحمله للاعتقاد بعدم موضوعيته، لأن العقبة تكمن في صعوبة عملية إجراء التحليل للشخصية نظراً لطبيعة الظروف المختلفة التي مرّت بها هذه الشخصية التي تتطلب أفعالاً وتصرفات في كثير من المناسبات، تختلف عمّا تكون عليه بالفعل. علاوة على أن بعد هذه الدراسات عن التحليل المعملي (الاكلينيكي) كما هو معمول به في مختبرات التحليل النفسي، بطريقة التحليل المباشر، وهي عملية يصعب القيام بها، لتفسير كافة الظواهر للسلوك الإنساني، خاصة للقائد السياسي أو لصانع القرار. والمشكلة الأخرى، هي التنبه عند تناول كتب السير الذاتية، خاصة تلك التي تكون بقلم أصحابها حتى تلتزم العملية بالحيادية والواقعية بشكل أكبر، في الدراسة والتحليل والتصنيف.

فالعملية تحتاج إلى مزيد من الجهد والوقت لتطوير الوسائل وحقل الأدوات البحثية لقياس قدرة منهج صنع القرار على التصنيف والمقارنة بين نماذج شتى، أكثر شمولاً، والسؤال الذي يطرح نفسه دائماً هنا، هو عن الفائدة التي تضيفها هذه التحليلات إلى العلوم السياسية، لأن العمل في الميدان السياسي كجهاز للسلوك كما قال هاينزيولا، يعتبر المشكلة العويصة التي يجب تفسيرها، فنحن لا نتساءل عن نتائج السلوك السياسي على شخصية الإنسان، بل نريد أن نعرف نتائج الاختلافات في الشخصية على وظيفة الأدوار السياسية، وعمل المؤسسات السياسية(١٣). فدور الشخصية والدوافع التي تكمن خلفها، سواء الواعية أو غير الواعية التي تبرز مدى مشاركة الإنسان السياسية أو تفضيلاته السياسية، هي ذات فائدة تحليلية. لأن اكتشافها قد يساهم في تفسير النظام السياسي كنظام مسلكي، حيث إنه من المعروف بأن هذا النظام هو دائماً شبكة سلوك بين الأشخاص.

المراجع:

١ ـ اتجاهات حديثة في علم السياسة. تقديم الدكتور علي عبدالقادر ـ اصدار مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١٥٢.

٢ ـ Russett, B and Harvty Starr, World Politics: The Mena for Choicg, (W.H. freeman Co., New York), p.p. 289 - 290.

٣ ـ بولاو، هاينز «من السلوك السياسي» ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، (دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٦٣م) ص ١٠.

٤ ـ Snydek, Richard C., H.W. Bruck and Burton spain (Decision Makina As An Approach to the Study of Inter National Politics), In Foreian Policy Decision Making, ed. Richard C. Snyder, H.W. Bruck and Burton Spain. New York: Free Press of Glence, Inc. 1962. p. 67.

٥ ـ Dahl, Robert A., Apreface to Democratic Theory, (Chicago, University of Chicago press, 1956), p. 20.

٦ ـ **اتجاهات حديثة في علم السياسة، مرجع سابق ص ١٦٤.**

٧ ـ Mody, Paul, Decision Making (Macgraw Hill Book Cim, New Uork, 1983) p. 17.

٨ ـ Snuder, Richard C. and Others, O.P. p. 194.

٩ ـ **انظر:**

Organski, A.F.K. World Politics, Calferd A. Knope, Inc. New York, 1968).

١٠ ـ Barber, James D., The Presidential Character (Prentice hall, Inc. 1997).

١١ ـ Laswell Hrarold D., Psychology and Politics (The University of Chicago Press, Chicago, 1997).

١٢ ـ Roger, Bellows, Creative Leadersjo[(Englewood Cliffs, New Jorsy Prentic Hall, Inc. 1959) p.p. 165 - 169.

١٣ ـ **بولاو، هاينز. مرجع سابق ص ١٠.**